مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)
Industriel Economics Journal –Khezzartech
EISSN : 2588-2341ISSN :1112-7856
المجلد 15/ العدد:01 (2025)
ص 140-162

معالجة الفجوات المالية والرقمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: إسهامات التكنولوجيا المالية (Fintech) وفقا لتقارير المؤسسات الدولية

Addressing Financial and Digital Gaps in the Middle East and North Africa: Fintech Contributions According to International Institutions' Reports

أسماء حاجي [1*]، ناصر بوعزيز [2]، حنان عياد [3]

[1] جامعة 8 ماي 1945–قالمة (الجزائر)، hadji.asma@univ-guelma.dz

[2] جامعة 8 ماي 1945–قالمة (الجزائر)، bouaziz.nacer@univ-guelma.dz

[3] جامعة 8 ماي 1945–قالمة (الجزائر)، ayed.hanane@univ-guelma.dz

تاريخ القبول: 2025-04-10 | تاريخ الإرسال: 2025-05-19

Abstract: The study aims to shed light on the financial and digital gaps in the Middle East and North Africa (MENA) region, as well as the role of financial technology (Fintech) in bridging these gaps and promoting financial inclusion.

The study reviews the most important applications of Fintech and their impact on the digital economy in the region. It also highlights the significance of Fintech in improving access to financial services and supporting small and medium-sized enterprises (SMEs).

The findings reveal that Fintech plays a vital role in enabling access to financial services, thus contributing to narrowing the financial gap. However, numerous challenges remain that hinder the adoption of Fintech applications in the region.

Keywords: Fintech, Middle East and North Africa, financial inclusion, digital gaps, financial gaps.

JEL Classification Codes : G23, O53, G28, O33, G21

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الفجوات المالية والرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودور التكنولوجيا المالية (Fintech)في سد هذه الفجوات وتعزيز الشمول المالي.

تستعرض الدراسة أهم تطبيقات التكنولوجيا المالية وتأثيرها على الاقتصاد الرقمي في المنطقة. كما تم تسليط الضوء على أهمية التكنولوجيا المالية في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أظهرت النتائج أن التكنولوجيا المالية تلعب دورا حيويا في تمكين الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تقليل الفجوة المالية. ومع ذلك، فإن التحديات العديدة، تشكل عقبات أمام تبني تطبيقات التكنولوجيا المالية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الشمول المالي، الفجوات الرقمية، الفجوات المالية.

تصنيفات JEL: G21, O33, G28, O53, G23

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تمثل الفجوات المالية والرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحديات جوهرية تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، وفي هذا السياق، تبرز التكنولوجيا المالية (Fintech) كأداة واعدة لسد هذه الفجوات، من خلال توفير حلول مبتكرة توسع نطاق الشمول المالي وتقلص التفاوتات الاقتصادية. اذ يسهم ذلك في توسيع نطاق الخدمات المالية، عبر توفير حلول مبتكرة تسهم في تقليص التفاوتات الاقتصادية وتعزيز الشمول المالي للأفراد والمؤسسات. وتشير تقارير المؤسسات الدولية إلى أن اعتماد التكنولوجيا المالية يساهم في تحسين الكفاءة والشفافية داخل المنظومة المالية، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويزيد من مستوى الثقة. ومن خلال تكامل الجهود بين القطاعين العام والخاص، يمكن لهذه التقنيات أن تلعب دورا محوريا في سد الفجوات المالية والرقمية، ودعم مسار التنمية المستدامة في المنطقة.

إشكالية الدراسة: بناء على ما تقدم تبرز إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى نجاح التكنولوجيا المالية في حصر الفجوة المالية وتحقيق الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

1) فيما يتمثل واقع الفجوات الرقمية والمالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟
2) كيف يتم استخدام التكنولوجيا المالية في تقليص الفجوات المالية والرقمية؟
3) فيما يتمثل أهم رواد التكنولوجيا المالية في المنطقة وأهم الأدوار التي يمارسونها؟

أهمية الدراسة ودوافعها: تكمن أهمية الدراسة في أنها تلقي الضوء على مفهوم الفجوات الرقمية والمالية من جهة، ودور التكنولوجيا المالية في تقليص هذه الفجوات، فهو من المواضيع الجدلية نظرا لأهميته في دفع قاطرة

التنمية الاقتصادية للدول، لذا فمن الواجب التطرق إليه من أجل إثراء المناقشة والتقييم خاصة بعد النجاح الذي حققته العديد من المبادرات في المنطقة.

إن الدافع وراء اختيار هذا الموضوع يرجع إلى:

-قناعتنا الخاصة كون التكنولوجيا المالية تمتلك فرصة كبيرة جدا في تغطية الفجوات الرقمية والمالية مقارنة بالتمويل التقليدي؛

-توسع النشاط المصرفي الإسلامي الى مختلف دول العالم كصناعة عالمية.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذا الدراسة بالإضافة إلى محاولة الإجابة على الإشكالية إلى:

-تحديد أبجديات الفجوات المالية والرقمية في المنطقة؛

-معرفة واقع قطاع التكنولوجيا المالية في المنطقة؛

-تقييم دور رواد التكنولوجيا المالية في تقليص الفجوة الرقمية والمالية.

فرضيات الدراسة: لتحليل ودراسة إشكالية الدراسة فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

1) يرتكز مفهوم الفجوات الرقمية والمالية على ضعف الشمول المالي وصعوبة الوصول الى خدمات الاتصال عبر الانترنت؛
2) قطاع التكنولوجيا المالية في المنطقة يعتبر قطاع ناشئ، غير أنه في فترة قصيرة حقق نموا كبيرا خاصة لدى دول الخليج؛
3) للتكنولوجيا المالية فرصة كبيرة في التموقع والحصول على مكانة تجارب التمويل التقليدي في حال التغلب على التحديات التي تواجهها.

منهج الدراسة: تحقيقا لهدف الدراسة سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المستند بشكل أساسي على المعلومات المستقاة مباشرة من الدراسات والأبحاث السابقة وكذلك المجلات العلمية والدوريات المتعلقة بالموضوع، ثم سيتم إسقاط هذه المعلومات النظرية على واقع منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

الدراسات السابقة:

دراسة1: (صخري، 2021) مقال بعنوان **"تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: قراءة للتحديات والإمكانات"**. هدفت الدراسة إلى محاولة تشخيص واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، باعتبارها بديل مستحدث للخدمات المالية، مع تحديد أهم العوائق والصعوبات التي تواجهها دول المنطقة، وإبراز إمكانات التكنولوجيا المالية والفرص الممكن استغلالها .خلصت الدراسة إلى تسجيل نمو مطرد للتكنولوجيا المالية على المستوى الدولي، أما في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد عرفت تباينا واختلفا بسبب غياب الاطر التنظيمية والقانونية ونقص المساندة الحكومية في بعض الدول لهذا القطاع

دراسة2: (زهرة، 2020) مقال تحت عنوان **"التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي: دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال افريقيا"**. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات الشمول المالي في الوطن العربي ومقارنتها، وتصنيفها، وكذا التعرف على واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي وأهم الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومدى قدرة هذه الأخيرة على تقديم أشكال جديدة ومبتكرة من العمليات المالية والمصرفية بهدف تحقيق الشمول المالي في الوطن العربي، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمؤشرات الصادرة عن الهيئات الدولية مثل صندوق النقد العربي واتحاد المصارف العربية. وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن المنطقة العربية تسجل أدنى مستويات الشمول المالي في العالم، حيث يمتلك نحو 37 % فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية، أي حوالي 160 مليون شخص عربي أو 63 % من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية رغم تركز شركات التكنولوجيا المالية في دول الخليج العربي.

دراسة 3: (سعيدة، 2022) **مقال بعنوان "دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية."** يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في إبراز أهمية تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في مجال الخدمات المالية

ومحاولة تحديد آثار التكنولوجيا المالية على الاقتصاد، وذلك من خلال التطرق للمفاهيم النظرية المتعلقة بمفهوم التكنولوجيا المالية والمؤسسات الناشئة التي تمارس نشاطها في هذا المجال مع ذكر تجارب بعض البلدان الرائدة. وقد خلصت الدراسة إلى أن انتشار التكنولوجيا المالية أدى إلى انخفاض اعتماد العملاء على خدمات المؤسسات المصرفية كمزود أساسي، كما أنها استطاعت تغيير هيكل الخدمات المالية على نطاق واسع وعلى مستوى الاقتصاد ككل، لكن عدم خضوعها لرقابة السلطات الرسمية وعدم توفر نصوص تشريعية تنظم الشركات الناشئة التي تنشط في هذا المجال يمكن أن يحدث أضرارا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

دراسة 4: (مريم، 2023) **مقال يتناول: "واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي"**. هدفت الدراسة إلى محاولة تشخيص واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، باعتبارها بديلا مستحدثا للخدمات المالية، مع تحديد أهم العوائق والصعوبات التي تواجهها الدول العربية، وإبراز إمكانات التكنولوجيا المالية والفرص الممكن استغلالها. خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من تطور حجم الاستثمار في التكنولوجيات المالية في الدول العربية إلا أن دورها يظل في أغلب هذه الدول محدودا وضعيفا في تقليص فجوة الشمول المالي، ويرجع ذلك إلى تراكم عدة معوقات ترتبط بغياب القوانين والتعليمات المرتبطة بتراخيص الإنشاء وضعف رأس المال المخاطر ونقص الثقافة المالية الرقمية وعدم ملاءمة بيئة الأعمال لانطلاق هذه الشركات .

ولمعالجة الموضوع ارتأينا تقسيمه إلى ثلاث محاور أساسية:

- الوضع الحالي للفجوات المالية والرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا
- التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا
- تطبيقات التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا

2. الوضع الحالي للفجوات المالية والرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا:

مع التطور التكنولوجي المتسارع، لا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواجه تحديات تتعلق بضعف الشمول المالي واتساع الفجوات الرقمية، مما يعيق تحقيق اندماج مالي ورقمي متكامل

1.2 الشمول المالي:

ينظر صندوق النقد الدولي إلى الشمول المالي بأنه "إتاحة خدمات مالية للجميع، بما في ذلك الفقراء والمهمشين، بشكل ميسر وآمن ومستدام من خلال مؤسسات مالية قائمة ومستدامة. (International monetary Fund, 2020) وفي هذا الإطار يمكن تحليل أهم عنصرين في الشمول المالي بالمنطقة من أجل معرفة الوضعية الراهنة الإجمالية، وهما: (World Bank، 2021)

أ–نقص الحسابات المصرفية: نسبة كبيرة من السكان لا يمتلكون حسابات مصرفية بسبب عوامل متعددة تشمل نقص الثقة في النظام المصرفي، التعقيد في الإجراءات البنكية، وعدم توفر الفروع البنكية في المناطق الريفية. هذا النقص يؤثر على قدرتهم على الاستفادة من الخدمات المالية الأساسية مثل الادخار، الاقتراض، والتأمين، وفقا لتقرير البنك الدولي، فإن نسبة الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعد من بين الأدنى عالميا، حيث يمتلك 34% فقط من البالغين حسابات مصرفية.

ب–ضعف الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية في المناطق الريفية: ضعف البنية التحتية المالية في المناطق الريفية يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى الخدمات المصرفية، مما يعوق فرص النمو الاقتصادي والتمكين المالي للأفراد. يشير تقرير صادر عن البنك الدولي إلى أن معدل الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية في المناطق الريفية حوالي 20% فقط، مقارنة بنسبة 40% في المناطق الحضرية، فالأميّة الرقمية وضعف البنية التحتية هما من الأسباب الرئيسية وراء هذا النقص في الشمول المالي.

2.2 الفجوات الرقمية:

تعرف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) الفجوة الرقمية على أنها الاختلاف بين الأفراد، الأسر، الشركات، والمناطق الجغرافية من حيث فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات واستخدام الإنترنت في مجموعة متنوعة من الأنشطة. تعكس الفجوة الرقمية الفروقات المتباينة بين الدول وكذلك داخل الدول نفسها.

وفي إطار قياس الفجوة الرقمية هناك العددي من المؤشرات المعتمدة على رأسها مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، (ICT Development Index – IDI) وهو مؤشر مركب طوّره الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) لقياس مستوى تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول. يغطي المؤشر ثلاثة أبعاد رئيسية:(ITU, 2024)

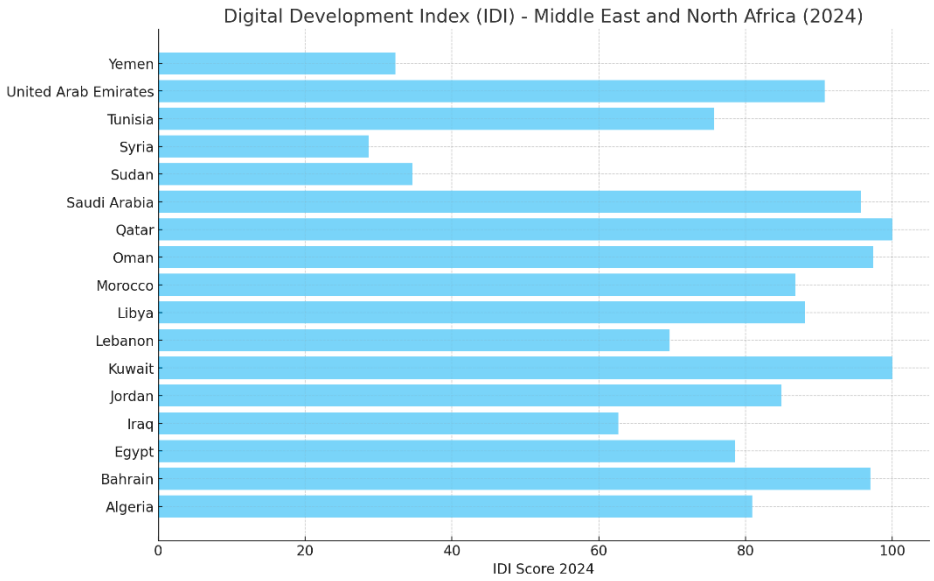
–الوصول إلى التكنولوجيا (مثل نسبة الأسر التي تمتلك حواسيب واتصالا بالإنترنت)

–استخدام التكنولوجيا (مثل نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت والخدمات الرقمية)

–المهارات الرقمية (مثل معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي ومهارات القوى العاملة في مجال التكنولوجيا).

يعتبر مؤشر IDI أداة هامة لمقارنة مستويات التنمية الرقمية بين الدول وداخلها، ويوفر رؤى حول الفجوات الرقمية ويساعد في توجيه السياسات والاستثمارات لتعزيز التحول الرقمي وتحقيق تقدم شامل في هذا المجال. (ITU، 2024)

الشكل رقم 1: مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

Source: International Telecommunication Union. (2024). Measuring digital development: The ICT Development Index 2024. ITU Development Sector.

الرسم البياني أعلاه يوضح درجات مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2024.

–الدول الرائدة في المجال الرقمي: تحتل قطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين المراتب الأولى بمعدلات تفوق95%، ما يعكس تطور بنيتها التحتية الرقمية ومستوى متقدما من توفر الإنترنت والخدمات الرقمية. كما تسجل كل من الكويت والمملكة العربية السعودية أداء متميزا، مدفوعا باستثمارات واسعة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

–الدول التي تواجه صعوبات رقمية: تأتي اليمن وسوريا والسودان في ذيل الترتيب بمعدلات منخفضة، مما يعكس تحديات كبيرة في النفاذ إلى التكنولوجيا الرقمية، نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة. أما العراق ولبنان، فمعدلاتهما لا تزال متدنية نسبيا، مما يشير إلى الحاجة لتعزيز البنية التحتية الرقمية وتطوير السياسات الداعمة للتحول الرقمي.

–الدول التي شهدت تقدما ملحوظا: سجلت ليبيا ارتفاعا ملحوظا بنسبة 11% بين عامي 2023 و2024، مما يعكس تحسنا في إمكانية الوصول إلى الخدمات الرقمية.

كما أحرزت الجزائر ومصر تقدما واضحا في المؤشر، نتيجة للجهود المستمرة لتعزيز انتشار الإنترنت وتطوير الخدمات الرقمية.

من جهة أخرى، لا تزال الفجوة الرقمية واسعة بين الدول ذات الدخل المرتفع، مثل قطر والإمارات، ونظيراتها ذات الدخل المنخفض، كاليمن والسودان. ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل، أبرزها مستوى تطور البنية التحتية الرقمية، وحجم الاستثمارات الحكومية، بالإضافة إلى التأثيرات السياسية التي تلعب دورا حاسما في استدامة مشاريع التحول الرقمي.

3.2 التحديات التنظيمية والتشريعية

تمثل العقبات التنظيمية والتشريعية أحد العوامل الرئيسية التي تعيق سد الفجوات المالية والرقمية في المنطقة. ويشمل ذلك ضعف اللوائح والقوانين، إضافة إلى غياب الأطر القانونية الفعالة لحماية المستهلكين، مما يبطئ تطور الشركات الناشئة ويقلل من جاذبية المنطقة للاستثمارات.

أ–لوائح غير محدثة وتأثيرها على التكنولوجيا المالية: لا تزال العديد من الدول في المنطقة تعتمد على أطر قانونية قديمة لا تواكب التطورات التكنولوجية، مما يشكل عائقا أمام تبني التكنولوجيا المالية ويحد من توسع الشركات الناشئة في هذا المجال. ووفقا لتقرير صندوق النقد الدولي، فإن غياب الأطر التنظيمية الحديثة يعيق قدرة الشركات على الابتكار والتوسع. (IMF، 2021) وتشير بيانات الصندوق إلى أن نحو 70% من

دول المنطقة لم تقم بتحديث لوائحها منذ أكثر من خمس سنوات، الأمر الذي يحدّ من إمكانية تقديم خدمات مالية مبتكرة.

من جهة أخرى، يبرز تقرير البنك الدولي أهمية التحديث المستمر للوائح كعامل أساسي في دعم الابتكار في قطاع التكنولوجيا المالية وجذب الاستثمارات. ففي عام 2020، أظهر تقرير للبنك أن تحديث اللوائح في بعض الدول أدى إلى زيادة الاستثمارات في هذا القطاع بنسبة 25.% (World Bank، 2021)

ب–غياب الأطر القانونية لحماية المستهلكين: تثير المخاوف الأمنية ومخاطر الاحتيال تردد المستخدمين في الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية، وهو ما يبرز الحاجة إلى أطر قانونية قوية لحماية المستهلكين. ووفقا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) ، فإن تعزيز هذه الأطر قد يرفع مستوى الثقة في التكنولوجيا المالية بنسبة تصل إلى% 30. (OCDE، 2019)

إضافة إلى ذلك، يشير تقرير صادر عن مؤسسة ماكينزي إلى أن غياب التشريعات الكافية لحماية المستثمرين في قطاع التكنولوجيا المالية يضعف من جاذبية المنطقة للاستثمارات الأجنبية. ووفقا لتقرير ماكينزي لعام 2022، فإن تحسين الأطر القانونية للمستثمرين قد يسهم في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية بنسبة 20%. (Company & McKinsey، 2022)

3. التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا:

مع التطور المتسارع للابتكارات التكنولوجية، اكتسبت التكنولوجيا المالية دورا محوريا في تعزيز الشمول المالي وتقليص الفجوات الرقمية في المنطقة، مما يجعلها إحدى الأدوات الأساسية لدعم التنمية الاقتصادية والمالية.

1.3 تعريف التكنولوجيا المالية

يعرّف مجلس الاستقرار المالي (Financial Stability Board) التكنولوجيا المالية على أنها ابتكارات تعتمد على التكنولوجيا لتطوير نماذج أعمال، وتطبيقات، وعمليات، ومنتجات جديدة، مما يترك أثرا ملموسا على الأسواق والمؤسسات المالية، إلى جانب تحسين الخدمات المالية(Attia, 2020) .

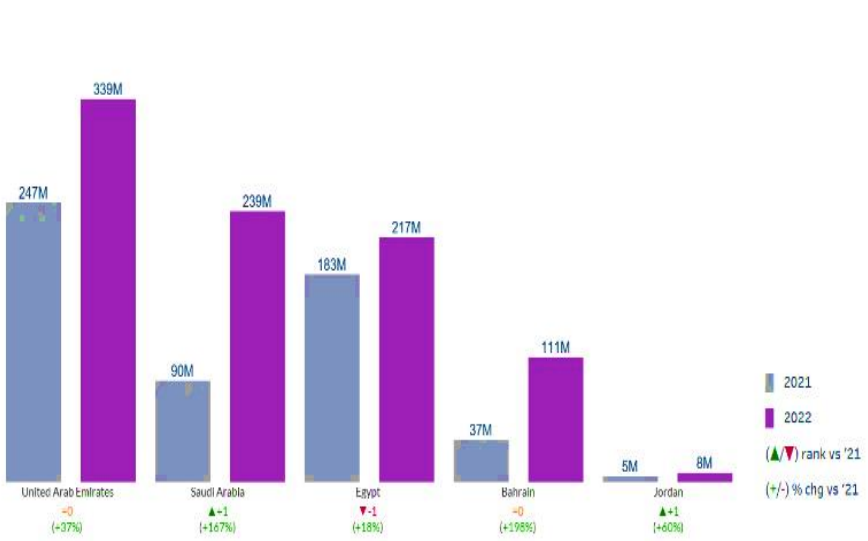
كما تعرف التكنولوجيا المالية بأنها مفهوم يشمل عدة عناصر أساسية، مثل الابتكار والنمو والتغيير، حيث تمثل صناعة مالية متطورة تسعى إلى تحسين العمليات المالية. وتعتمد هذه التقنية على نماذج أعمال حديثة تدمج بين الابتكار والتكنولوجيا بهدف تطوير الخدمات المالية وتعزيز كفاءة المؤسسات التقليدية في هذا القطاع.

يمكن ملاحظة أن التعريفين يشتركان في التأكيد على دور التكنولوجيا المالية في دمج الابتكار والتقنيات الحديثة ضمن القطاع المالي، بهدف تبسيط وتحسين العمليات والخدمات المالية. كما يبرز كلا التعريفين الأثر الإيجابي لهذه التطورات على الأسواق والمؤسسات المالية، مع التركيز على التحول الرقمي والتطور المستمر في هذا المجال.

2.3 مكانة قطاع التكنولوجيا في المالية في المنطقة:

شهد قطاع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تطورا لافتا منذ عام 2015، حيث سجل معدل نمو سنوي مركب بلغ 33%، ليصبح من بين القطاعات الأسرع نموا عالميا. وقد ارتفع حجم التمويل الموجه لهذا القطاع إلى 1.9 مليار دولار في عام 2023، موزعا على 93 جولة استثمارية، مقارنة بـ 200 مليون دولار فقط في عام 2019. وساهمت شركات بارزة، مثل "تابي"، "تمارا"، و"MNT-Halan"، في دفع هذا النمو، حيث نجحت في تحقيق تصنيف "يونيكورن" بوصول قيمتها السوقية إلى أكثر من مليار دولار خلال عام 2023. (عبد الستار، 2024)

الشكل رقم 2: تمويل قطاع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا



Source: magnitt, January 2023, FY2022 MENA FinTech Venture Investment Report, https://2u.pw/EUU82soY.

في عام 2022، برز قطاع التكنولوجيا المالية كأحد المحركات الرئيسية للاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث استحوذ على نحو 29% من إجمالي رأس المال المستثمر. واحتفظت الإمارات العربية المتحدة بموقعها الريادي في هذا المجال، مسجلة 37% من إجمالي تمويل التكنولوجيا المالية و34% من إجمالي الصفقات.

كما شهدت عدة دول في المنطقة، مثل السعودية ومصر والبحرين، نموا ملحوظا في قطاع التكنولوجيا المالية، حيث تصدرت قائمة الوجهات الاستثمارية خلال العام. وأسهمت صفقات بارزة، مثل صفقة "تمارا" بقيمة 100 مليون دولار و "Rain"بقيمة 110 ملايين دولار، في تعزيز مكانة السعودية والبحرين ضمن الدول الخمس الأوائل من حيث حجم التمويل، حيث سجلت كل منهما معدلات نمو سنوية بلغت 167% و198% على التوالي.(MAGNiTT, 2022)

3.3 مجالات وتطبيقات التكنولوجيا المالية في المنطقة:

يشهد قطاع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تطورا متسارعا، حيث تسعى الدول إلى الاستفادة من هذه التقنيات لتعزيز الخدمات المالية وتقليل الفجوات الرقمية. وتلعب التكنولوجيا المالية دورا محوريا في التحول نحو الاقتصاد الرقمي، إذ تمتد تطبيقاتها لتشمل عدة قطاعات رئيسية تؤثر بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية.

أ–المدفوعات الرقمية: المدفوعات الرقمية أصبحت عنصرا أساسيا في الاقتصاد الحديث، وتشمل أنظمتها بطاقات الدفع المصرفية، المحافظ الإلكترونية، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وتطبيقات الهواتف الذكية. شهد هذا القطاع نموا ملحوظا في السنوات الأخيرة، خاصة بعد جائحة كوفيد–19 التي عززت الاعتماد على الحلول الرقمية.

وفقا لتقرير صادر عن Mordor Intelligence، بلغ حجم سوق المدفوعات الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي 226.53 مليار دولار أمريكي في عام 2024، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 380.86 مليار دولار بحلول عام 2029 (Mordor Intelligence، 2024)، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 10.95% خلال هذه الفترة. كما أشارت صحيفة *الخليج* إلى أن نسبة تبني المدفوعات الرقمية في المنطقة وصلت إلى 91%، مما يعكس التقدم الكبير في تطوير القوانين والتشريعات الداعمة للتحول الرقمي. (دار الخليج، 2024)

ب-التمويل الرقمي والتمويل الجماعي: يسهم التمويل الرقمي في تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى الموارد المالية الضرورية للنمو والتوسع. وتوفر منصات التمويل الجماعي بديلا مبتكرا للوسائل التقليدية، مما يسهل حصول رواد الأعمال على التمويل اللازم. ووفقا لمؤسسة التنمية الاقتصادية، فإن منصات التمويل الجماعي تعزز فرص الحصول على التمويل بنسبة تصل إلى 40% مقارنة بالقنوات التقليدية، كما أن استخدامها يزيد من احتمالية نجاح المشاريع الناشئة بنسبة 25%. (Economic Development Foundation, 2021)

ج-إدارة الثروات والاستثمار الرقمي: شهد قطاع إدارة الثروات والاستثمار الرقمي نموا ملحوظا، إذ تتيح المنصات الرقمية فرصا ميسرة للوصول إلى الأسواق المالية. وتظهر دراسة أجرتها مؤسسة ماكينزي أن الاستثمار الرقمي في المنطقة مرشح لتحقيق معدل نمو سنوي يصل إلى 15% خلال السنوات المقبلة، مما يعزز جاذبية الأسواق المحلية للاستثمارات الأجنبية) . (Company & McKinsey، 2022).

د-التأمين الرقمي: يعد التأمين الرقمي من القطاعات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث تسهم الحلول المبتكرة في تحسين تجربة العملاء وتبسيط عمليات الاكتتاب ومعالجة المطالبات. ووفقا لتقرير صادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات، فإن تقنيات التأمين الرقمي تساهم في توسيع نطاق التغطية التأمينية وتعزيز كفاءة القطاع، مع خفض التكاليف التشغيلية بنسبة تصل إلى 20%.(ITU, 2024)

ه- الخدمات المصرفية المفتوحة: تعتمد الخدمات المصرفية المفتوحة على مشاركة البيانات بين المؤسسات المالية، مما يعزز الشفافية ويتيح حلولا مالية أكثر تخصيصا للعملاء. وتشير التقارير إلى أن هذا المجال يسهم في زيادة تنافسية البنوك التقليدية وتحسين تجربة العملاء عبر توفير خدمات مالية مبتكرة. (IMF, 2021).

و-تقنية البلوكشين والعملات الرقمية: تشهد تقنية البلوكشين انتشارا متزايدا في القطاع المالي، حيث تساعد في تأمين المعاملات وتقليل التكاليف التشغيلية. ووفقا لدراسة أجرتها مؤسسةPwC ، فإن تطبيقات البلوكشين قد ترفع كفاءة النظم المالية بنسبة 30% بحلول عام 2030.(PwC, 2023) كما تكتسب العملات الرقمية اهتماما متزايدا في المنطقة، خاصة في دول مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، حيث يجري العمل على تطوير لوائح تنظيمية لتعزيز اعتمادها.

4. تطبيقات التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

يشهد قطاع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نموا متسارعا، مدفوعا بالتحول نحو الحلول الرقمية وتزايد الطلب على الخدمات المالية المبتكرة. خلال السنوات الأخيرة، برزت شركات رائدة في هذا المجال، ساهمت في تعزيز الشمول المالي وتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية الرقمية. فيما يلي أبرز هذه الشركات وإنجازاتها وتأثيرها في الاقتصاد الرقمي.

1.4 شركة "PayTabs" السعودية:

تعد "PayTabs" من الشركات الرائدة في مجال المدفوعات الرقمية، حيث توفر حلولا مرنة تمكّن الشركات الصغيرة والمتوسطة من قبول المدفوعات الإلكترونية بسهولة، مما يسهم في تعزيز التجارة الإلكترونية في المنطقة. من خلال استثمارات استراتيجية، نجحت الشركة في توسيع عملياتها في الخليج والشرق الأوسط، مع التركيز على تطوير تقنيات آمنة لتسهيل التعاملات المالية. كما ساعدت "PayTabs" في دعم الشمول المالي، خاصة في المناطق التي تفتقر إلى بنية تحتية مالية متطورة. (PwC، 2023)

2.4 شركة "Fawry" المصرية:

تمثل "Fawry" إحدى أبرز منصات الدفع الإلكتروني في مصر، حيث تقدم خدمات مالية متنوعة تشمل دفع الفواتير، التحويلات المالية، والتجارة الإلكترونية. منذ تأسيسها عام 2008، توسعت الشركة

لتشمل مختلف أنحاء البلاد، مما جعلها نموذجا ناجحا للتحول الرقمي في القطاع المالي. ساهم إدراج "Fawry"في البورصة المصرية في تعزيز مكانتها الاقتصادية، حيث تجاوزت قيمتها السوقية حاجز المليار دولار، مما جعلها واحدة من الشركات الناشئة الأكثر نجاحا في المنطقة. كما عززت الشركة الشمول المالي عبر تمكين المستخدمين من الوصول إلى حلول دفع إلكترونية في المناطق التي تعاني من نقص في الخدمات المصرفية. (World Bank، 2022)

3.4 شركة "Beehive" الإماراتية:

تعد "Beehive" أول منصة للتمويل الجماعي تعتمد على تقنية البلوكشين في الإمارات، حيث تهدف إلى تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى التمويل مباشرة عبر المستثمرين. بفضل تقنياتها المبتكرة، ساعدت "Beehive" على تسهيل تمويل العديد من الشركات الناشئة، مما عزز من شفافية وكفاءة عمليات التمويل الرقمي. (IMF، 2021)

4.4 شركة "Tabby" في الإمارات والسعودية:

تختص "Tabby" في تقديم خدمات "اشتر الآن وادفع لاحقا"، مما يوفر حلولا مرنة للمستهلكين تتيح لهم تقسيط مشترياتهم بدون فوائد. منذ انطلاقتها في عام 2019، توسعت عملياتها بسرعة في الإمارات والسعودية، مستقطبة استثمارات كبيرة ساعدتها في توسيع قاعدة عملائها وتعزيز نمو التجارة الإلكترونية في المنطقة. (Company & McKinsey، 2022)

5.4 شركة "Yassir" الجزائرية:

بدأت "Yassir" كشركة للنقل التشاركي، لكنها سرعان ما وسّعت نطاق خدماتها ليشمل المدفوعات الرقمية، مما جعلها واحدة من أبرز شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر وشمال إفريقيا. ووفقا لتقرير

صادر عن Forbes Middle East، تمكنت Yassir من جمع تمويلات تصل إلى 150مليون دولار في جولتها التمويلية الأخيرة، مما يجعلها واحدة من أسرع الشركات الناشئة نموا في الجزائر. (forbes, 2022)

توفر الشركة حاليا خدمات الدفع الإلكتروني، مما يسهل على المستخدمين تنفيذ المعاملات المالية عبر الإنترنت. توسعت الشركة لتشمل أسواقا أخرى في شمال إفريقيا مثل تونس والمغرب، بالإضافة إلى دخولها أسواقا في أوروبا مثل فرنسا.

6.4 تقنية البلوكشين والعملات الرقمية:

تشهد المنطقة اهتماما متزايدا بتقنية البلوكشين، حيث يجري تبنيها لتحسين كفاءة العمليات المالية وتعزيز الشفافية. كما بدأت العملات الرقمية تكتسب شعبية متزايدة، خصوصا في دول مثل الإمارات والسعودية، مما يعكس توجها نحو تبني حلول مالية أكثر تطورا، حيث أطلقت الإمارات استراتيجية وطنية لتبني تقنية البلوكشين في القطاعات المالية والحكومية، حيث تساعد هذه التقنيات على تعزيز الشفافية وتقليل التكاليف، مما يسهم في تحسين كفاءة النظام المالي. (PwC، 2023)

5. التحديات التي تواجه رواد التكنولوجيا المالية في المنطقة:

رغم النمو السريع، لا تزال هناك تحديات تعيق توسع التكنولوجيا المالية في المنطقة، ومن أبرزها:

- **القيود التنظيمية والتشريعية:** تفتقر العديد من دول المنطقة إلى أطر تنظيمية واضحة لقطاع التكنولوجيا المالية، مما يحد من قدرة الشركات الناشئة على الامتثال للتشريعات المختلفة، ويجعل التوسع الإقليمي أكثر تعقيدا. (World Bank، 2022) وفقا لتقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، فإن نقص الأطر القانونية يمثل عائقا أمام الابتكار ويحد من قدرة الشركات الناشئة على جذب الاستثمارات. (IMF، 2021).
- **ضعف البنية التحتية الرقمية:** وذلك خاصة في المناطق الريفية، التي تعاني من نقص في البنية التحتية التقنية مثل الإنترنت عالي السرعة، كما يواجه رواد التكنولوجيا المالية تحديات في الوصول إلى البيانات اللازمة لتطوير خدماتهم، نظرا لعدم وجود سياسات البيانات المفتوحة في العديد من دول المنطقة، مما يعوق تطوير حلول تستند إلى الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات. (McKinsey & Company, 2022)

- **نقص الثقة بين المستهلكين:** لا يزال هناك عدم ثقة بين المستخدمين في استخدام الخدمات المالية الرقمية بسبب المخاوف المتعلقة بالأمان والخصوصية. تقرير صادر عن PwC يشير إلى أن 80% من المستخدمين في المنطقة يشعرون بالقلق بشأن أمن بياناتهم الشخصية عند استخدام المنصات الرقمي(PwC, 2023) .

تعد الثقافة المالية في المنطقة محدودة، مما يجعل الأفراد يترددون في استخدام الخدمات المالية الرقمية. وفقا لتقرير البنك الدولي، فإن تعزيز الوعي المالي يعد ضرورة لتوسيع نطاق الشمول المالي (World Bank , 2021) .

- **صعوبة الوصول إلى التمويل:** على الرغم من الاهتمام المتزايد بالقطاع، إلا أن الشركات الناشئة، خاصة في مراحلها المبكرة، تواجه تحديات في الحصول على التمويل اللازم للتوسع والنمو. فالتمويل لا يزال يمثل تحديا كبيرا للشركات الناشئة، خاصة تلك التي تعمل في مراحلها المبكرة. يشير تقرير صادر عن MAGNiTT الى أن رأس المال المخاطر في المنطقة لا يزال محدودا مقارنة بالأسواق الأخرى. (MAGNiTT، 2022)
- **التحديات الاقتصادية والجيوسياسية:**

تعاني بعض دول المنطقة من عدم استقرار سياسي، وهو ما يؤثر على مناخ الاستثمار ويجعل من الصعب على الشركات الناشئة العمل بثبات.(IMF, 2022)

إلى جانب الضغوط الاقتصادية مثل ارتفاع معدلات التضخم وتقلب أسعار الصرف على قدرة الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية على البقاء والتوسع(World Bank, 2022) .

إن مواجهة هذه التحديات تتطلب تعاونا بين الحكومات والشركات الناشئة والمؤسسات المالية لتطوير أطر تنظيمية مرنة، وتعزيز الثقة بين المستخدمين، ودعم الابتكار في قطاع التكنولوجيا المالية لضمان استدامة النمو في المنطقة.

6. خاتمة

1.6 نتائج الدراسة:

استنادا إلى تحليل واقع الفجوات الرقمية والمالية عموما، والتكنولوجيا المالية على وجه الخصوص، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. **ضعف الشمول المالي:** لا يزال جزءٌ كبير من السكان في المنطقة خارج النظام المالي الرسمي، مما يحدّ من قدرتهم على الاستفادة من الخدمات المالية الأساسية.
2. **التفاوت في البنية التحتية الرقمية:** هناك فجوات كبيرة بين الدول، وكذلك بين المناطق الحضرية والريفية، مما يؤثر على إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية.
3. **العوائق التنظيمية:** لا تزال القوانين واللوائح التنظيمية المتباينة في بعض الدول تشكل عائقا أمام تبني الابتكارات المالية الرقمية، ما يحدّ من توسع القطاع.
4. **ارتفاع الاستثمارات في التكنولوجيا المالية:** شهد القطاع نموا ملحوظا من حيث حجم التمويلات والصفقات خلال السنوات الأخيرة، ما يعكس تزايد الاهتمام بهذا المجال.
5. **تنوع الخدمات المالية الرقمية:** حلول مالية مبتكرة تشمل المدفوعات الإلكترونية، الإقراض الرقمي، والخدمات المصرفية الرقمية، مما عزز من شمولية القطاع المالي.
6. **دور الشركات الرائدة في تعزيز الشمول المالي:** ساهمت شركات التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، من خلال توفير حلول دفع إلكترونية وتمويلية، ما مكّن الأفراد والمؤسسات الصغيرة من دخول الأسواق الرقمية بسهولة.

7. **التوسع الجغرافي للشركات الناشئة:** نجحت بعض الشركات، مثل PayTabs وTabby، في استقطاب استثمارات كبرى لدعم توسعها في أسواق الخليج والشرق الأوسط، ما عزّز من قدراتها التنافسية.
8. **تطور تقنيات الدفع الرقمي:** بفضل الاستثمارات المتزايدة، تمكنت الشركات من تطوير أنظمة دفع رقمية أكثر أمانا وسهولة في الاستخدام، مما عزز من شفافية المعاملات المالية الإلكترونية.
9. **انتشار الشركات الناشئة خارج الحدود الوطنية:** تمكنت شركات مثل *Yassir* من توسيع نطاق أعمالها لتشمل أسواقا في شمال إفريقيا وأوروبا، ما يعكس قدرتها على تقديم حلول مالية مبتكرة تلبي احتياجات أسواق متنوعة.
10. **غياب الأطر القانونية الواضحة:** لا تزال العديد من دول المنطقة تفتقر إلى تشريعات منظمة وشاملة لقطاع التكنولوجيا المالية، مما يعيق الشركات الناشئة عن الامتثال للمتطلبات التنظيمية ويحدّ من فرص جذب الاستثمارات والتوسع.
11. **ضعف الثقافة المالية:** يعدّ الوعي المالي المحدود عائقا أمام انتشار الخدمات المالية الرقمية، حيث يتردد الأفراد في تبني هذه الحلول، مما يتطلب تعزيز جهود التثقيف المالي لنشر الوعي وزيادة معدل الشمول المالي

2.6 التوصيات

لمواجهة التحديات التي تعترض تطور التكنولوجيا المالية، وتعزيز مساهمتها في تحسين الشمول المالي، يقترح ما يلي:

1. **تحسين الإطار التنظيمي:** ينبغي على الحكومات العمل على وضع لوائح واضحة ومرنة تدعم الابتكار في قطاع التكنولوجيا المالية، مع ضمان الامتثال للمعايير القانونية.

2. **تعزيز البنية التحتية الرقمية:** يتطلب تحقيق انتشار أوسع للخدمات المالية الرقمية تطوير البنية التحتية، لا سيما في المناطق الريفية، من خلال توسيع نطاق الإنترنت عالي السرعة.
3. **تشجيع الاستثمار في الشركات الناشئة:** تقديم حوافز مالية وبرامج دعم لرواد الأعمال في مراحلهم الأولى، إضافة إلى تعزيز الاستثمار في رأس المال المخاطر لتمكين الشركات من التوسع.
4. **تعزيز التعاون بين القطاعين التقليدي والرقمي:** من الضروري تطوير شراكات بين شركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية، لتقديم حلول مالية مبتكرة تلبي احتياجات السوق بفعالية.
5. **وضع استراتيجيات لمواجهة التحديات الاقتصادية والجيوسياسية:** يتطلب ضمان استمرارية الأعمال في ظل التغيرات الاقتصادية والجيوسياسية، تنويع الخدمات والأسواق المستهدفة لتقليل المخاطر وتعزيز القدرة التنافسية.

7. قائمة المراجع:

Attia, H. (2020). *Financial Inclusion in the technology-led globalization age. Abu.*

Economic Development Foundation. (2021). *Digital Financing and Crowdfunding in Emerging Markets*. Récupéré sur https://www.edf.org/reports/digital-financing-crowdfunding

Forbes. (2022). *MENA's Top 50 most funded - startup.* Récupéré sur forbes middle east : https://www.forbesmiddleeast.com/ar/lists/50-most-funded-startups-2022/

IMF. (2021). *Fintech in Emerging Markets: Trends and Opportunities.*

IMF. (2022). *Financial Inclusion through Fintech: Opportunities for Emerging Markets.*

International monetary Fund. (2020). *financial inclution*. Consulté le 8 20, 2024, sur https://www.imf.org/en/Topics/financial-inclusion

ITU. (2024). *Innovations in Fintech: A Global Perspective.*

ITU. (2024). *Measuring digital development – ICT Development Index 2024*. Récupéré sur the UN agency for digital technologies : https://www.itu.int/hub/publication/D-IND-ICT_MDD-2024-3/?utm_source=chatgpt.com

MAGNiTT. (2022). *MENA Fintech Venture Investment Report.*

McKinsey & Company. (2022). *The Future of Digital Investment in MENA.*

OCDE. (2019). *Digital Financial Inclusion: Enhancing Consumer Protection.*
PwC. (2023). *Blockchain Technology in the Financial Sector.*
World Bank. (2021). *Innovations in Digital Finance in MEN.*
World Bank. (2022). *Innovations in Digital Finance in MEN.*
دار الخليج .(15 12 ,2024) .*تشيك أوت ترصد أداء القطاع إقليميا*. الخليج. Récupéré sur : https://www.alkhaleej.ae/2024-12-15/658-%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%AD%D8%AC%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%B0-2020
زرقاطة مريم. (2023). واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي. (اصدار جامعة وادي سوف، المحرر) *مجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت*، 563-587.
سيد أعمر زهرة. (2020). التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي: دراسة حالة الشرق الأوسطوشمال افريقيا. (جامعة أدرار، المحرر) *اصدار جامعة أحمد دراية، أدرار*، *8*(1)، 63-69.
عبد الستار، ف .(2024) .*تمويل التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: فرص واعدة رغم التحديات*. Consulté le 11 14, 2024, sur https://2u.pw/0Z3EFQRr .
عبد الوهاب صخري. (2021). تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا: قراءة للتحديات والامكانات. (جامعة المسيلة، المحرر) *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة*، *6*(1)، 402-418.
ننيس سعيدة. (2022). دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة وادي سوف*، *7*(2)، 226-242.